

Distr.: Limited  
2 November 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال

العملة والاعتماد المتبادل: العملة والاعتماد المتبادل

قطر\*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العملة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العملة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤،

وإذ تذكّر مجددا ما أبدى من إصرار في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> من

أجل ضمان أن تصبح العملة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تشير إلى أن إعلان الألفية قد نص على أنه رغم الفرص العظيمة التي توفرها العولمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حالياً على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ، كما توزع تكاليفها في الوقت نفسه بشكل غير متساو،

وإذ تسلّم بأن العولمة قد أوجدت تحديات جديدة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة، وبأن البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في التصدي لهذه التحديات، وأنه رغم نجاح بعض البلدان في التأقلم مع التغيير والاستفادة من العولمة، فإن بلدانا كثيرة غيرها، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، قد ظلت مهمشة ضمن الاقتصاد العالمي السائر نحو العولمة،

وإذ تلاحظ مع القلق التباطؤ الذي طرأ مؤخراً على خطى الانتعاش الاقتصادي العالمي، واستمرار التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وما لذلك من آثار سلبية على البلدان النامية،

وإذ ترحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة<sup>(٢)</sup>،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup>؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يكرس اهتماماً خاصاً لتحسين تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بوسائل، من بينها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك للتعامل مع تقلب أسواق رأس المال الدولية؛

٤ - تشدد على أنه ينبغي، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، أن يولى تركيز خاص لحصر وتنفيذ السياسات والممارسات التي تشجع النمو الاقتصادي المستمر كما تعزز في الوقت نفسه التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا يتطلب بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

(٢) A fair globalization: Creating opportunities for all, International Labour Organization, 2004.

(٣) A/59/312.

٥ - تؤكد أنه في سبيل تمكين البلدان النامية من حني مزيد من فوائد العولمة وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يلزم تعزيز اتساق وتماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، والإدارة الاقتصادية العالمية؛

٦ - تشدد على أن تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من ناحية، والتعهدات والالتزامات الدولية، من ناحية أخرى، من شأنه أن يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للتنمية، وتشدد كذلك في هذا الصدد على ضرورة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرارات ووضع القواعد الدولية الاقتصادية، وتعزيز هذه المشاركة؛

٧ - تؤكد على ضرورة صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع كفاءة استفادة جميع فئات السكان، وخاصة أفقرهم، من العولمة، وتؤكد أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل الاتفاق على وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية في جميع البلدان وبالنسبة للخروج من "برائن الفقر"؛

٨ - تعترف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التعاون مع هذه البلدان وتقديم المساعدة لها فيما تبذله من جهود في جميع النواحي، ولا سيما الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل الماتي<sup>(٤)</sup> بشكل كامل وفعلي؛

٩ - تشدد على أهمية مراعاة الحاجة إلى تحقيق توازن مناسب بين مساحة التحرك في مجال السياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية، وتشجع المجتمع الدولي في هذا الصدد على تعزيز الحوار بشأن التدابير التي من شأنها تزويد البلدان النامية بالمساحة والمرونة اللازمين للتحرك في مجال السياسات العامة من أجل التعامل مع مخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

١٠ - تؤكد أن النجاح في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية لا بد من أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل

(٤) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

الدوحة<sup>(٥)</sup> المتعلقة بتعزيز التنمية في البلدان النامية عن طريق إيلاء اعتبار خاص لشواغل البلدان النامية المتصلة بالتجارة والتنمية؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الستين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

---

(٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.